

قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ:  
مَنْ سَلَكَ طَرِيقًا يَلْتَمِسُ فِيهِ عِلْمًا  
سَهَّلَ اللَّهُ لَهُ بِهِ طَرِيقًا إِلَى الْجَنَّةِ  
رواه مسلم

البناء العلمي

## البناء العلمي

### المرحلة الثالثة

#### الفصل الدراسي الثاني

عمدة الفقه ( ٨ )

د. عبدالحكيم العجلان

### الدرس الخامس عشر



بسم الله الرحمن الرحيم، الحمد لله رب العالمين، اللهم صلِّ وسلم وبارك، على عبدك ورسولك محمد، وعلى آله وصحابته أجمعين، وعلى من تبعهم بإحسانٍ إلى يوم الدين.

□ انشرع في هذه الحلقة -بإذن الله- من قول الموفق ابن قدامة -رَحِمَهُ اللهُ تَعَالَى: (فَصَلِّ فِي الرِّضْخِ لِمَنْ لَا سَهْمَ لَهُ.

□ وَيَرِضْخُ لِمَنْ لَا سَهْمَ لَهُ مِنَ النِّسَاءِ، وَالصِّبْيَانِ، وَالْعَبِيدِ، وَالْكَفَّارِ، فَيُعْطِيهِمْ عَلَى قَدْرِ غِنَائِهِمْ).

- لا يزال الحديث موصولاً فيما جعله المؤلف -رَحِمَهُ اللهُ تَعَالَى- في هذا الكتاب -وهو كتاب الجهاد- ولم تزل المسائل متعلقةً بأحكام النَّفْلِ، ثم ذلّف المؤلف -رَحِمَهُ اللهُ تَعَالَى- في هذا الفصل الخاص لمن لا يبلغون حدَّ الغنيمة ولهم أثر في القتال والمعرفة والمشاركة والمساعدة والمساندة؛ فقد جعل لهم الشرع ما يعطون من الغنيمة، وما يشاركون به غيرهم من الهدية والعطية، ولأجل ذلك قال المؤلف -رَحِمَهُ اللهُ تَعَالَى: (وَيَرِضْخُ لِمَنْ لَا سَهْمَ لَهُ)، وهنا المؤلف -رَحِمَهُ اللهُ تَعَالَى- جعل الرِّضْخَ لمن لا سهم له من الغنيمة في باب التَّنْفِيل؛ وذلك لأنَّ باب التَّنْفِيل هو حكمٌ من الإمام الذي له المسؤولية في الإعطاء والهدية والتنفيل، وذلك لأنَّ الباب فيه واحدٌ من جهةٍ أنَّ مرده إلى الإمام فيمن يُعطى وفي قدرٍ ما يُعطى.

- والرَّضْخ الذي عبَّر عنه المؤلف -رَحِمَهُ اللهُ تَعَالَى- بقوله: (وَيَرْضُخُ لِمَنْ لَا سَهْمَ لَهُ) هو: الإعطاء، سُمِّيَ كذلك إِبْهَارًا للاهتمام به، وأَنَّهُ من جهة الإمام فهو الذي يرضخه، وهو الذي يثبته.
- وأصل ذلك أَنَّهُ جاء عن أصحاب النبي -صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ- الحُكْم به، فكلُّ مَنْ لم يكن أَهْلًا للقتال وشارك في المعركة وداخل فيها فإنه جاء عن الصَّحابة من إعطائهم، والعود عليهم ببعض ما غنموه وحصلوه في هذه المعركة.
- قال المؤلف -رَحِمَهُ اللهُ تَعَالَى: (وَيَرْضُخُ لِمَنْ لَا سَهْمَ لَهُ)، أَمَّا مَنْ له سهمٌ من الغنيمة فإنَّ حقه محفوظٌ، وطريقته تقسيمه معلومة، وسيأتي بيانها -بإذن الله جل وعلا- فيما يذكره المؤلف -رَحِمَهُ اللهُ تَعَالَى- من المسائل اللاحقة بعد الانتهاء من هذا الفصل -بإذن الله جل وعلا.
- هنا قال: (مِنْ النِّسَاءِ)، كما تقدَّمَ أَنَّ النساء من جهة الشَّرْع لا مدخل لهنَّ في القتال، كما جاء ذلك في حديث عائشة على ما تقدَّمَ، وقلنا: إنه يُمكن أن تدخل النساء مُعاونات بحدودٍ يحصل بها الإعانة، ويُتَّقَى بهن ما يُمكن أن يكون هدفًا للعدو من جهة طلبِ أشخاصهنَّ، أو من جهة أن يكنَّ ثغرةً على بلاد المسلمين من جهة الضَّعف أو الخور، أو سرعة النُّكوص والهزيمة، فيُجعلن في موضعٍ يتأتَّى منه المصلحة، ويؤمنُ به من المفسدة.
- قوله: (وَالصِّبْيَانِ)، كذلك لو قُدِّر لبعض الصبيان الصِّغار مَنْ لم يبلغ أن شارك فإنه يُجعل له جزاء مشاركته، إظهارًا لفضل دخوله في هذه المعركة والإعانة فيها.
- قوله: (وَالْعَبِيدِ)، فإنَّ العبيد من حيث الأصل لا يملكون، والغنيمة تملك، ولكن لما كان مردُّ ذلك إلى أنَّهم شاركوا ودفَعوا ونافحوا؛ فإنهم يُعطَوْنَ، سواء عادَ ذلك إلى أسيادهم، أو بقي لهم من جهة أنَّ سيده أذن له في الانتفاع والاستنفاع بذلك.
- كان من أعظم الآثام: ما جاء في الشرع أن النبي -صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ- قال: «ثَلَاثَةٌ أَنَا خَصْمُهُمْ يَوْمَ الْقِيَامَةِ: رَجُلٌ أَعْطَى بِي ثَمَّ غَدَرًا، وَرَجُلٌ بَاعَ حُرًّا فَأَكَلَ ثَمَنَهُ»<sup>١</sup>، يعني: جعله عبدًا بعد أن كان حرًّا، فكان ذلك من أعظم الآثام، وأعظم ما يكون من الإجماع والعصيان في الشرع، ولذلك كان النبي -صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ- خصمه يوم القيامة. إذن؛ هذا هو ما جاء في الشرع تجاه هذا الأمر.
- ثم انظر! الشرع هو الذي جاء بعد ذلك إلى هؤلاء العبيد حالَ عبوديتهم فنظَّم أمورهم، وأحسن إليهم، وتممَّ كلَّ ما يتعلَّق بهم من حقوق، وما عليهم من حقوق كذلك.
- كذلك حفظ حقهم في الرِّزْقِيَّة والشَّهْوَة والرَّاحَة، وفي كل المناحي، حتَّى في الشرع -وهو ما يقرره الفقهاء- أن نفقة العبد مقدَّمةٌ على نفقة الولد، فمن كان له عبدٌ وولدٌ وليس عنده إلَّا مالٌ قليل لا يكفي لجميع مَنْ تحت مسؤوليته؛ فإنَّ العبد يُقدَّم في النفقة، مع أنَّ الولد ولده، ولكن لما كان العبد محجورًا على السَّيد،

<sup>١</sup> صحيح البخاري (٢٢٢٧).

وليس بقدرته أن يذهب ويتكسَّب، كان حقه في النَّفَقَة مُقَدَّمًا، أما الولد فإن لم يجد من والد النفقة فيذهب يطلب ما يكون به رزقًا، ولم يكن بمنزلة العبد.

ولذلك حتَّى الكفار ذكرهم المؤلف -رَحِمَهُ اللهُ تَعَالَى- بعدَ العبيد في أنهم يُرَضَّحُ لهم، وهنا أعظم ما يكون من العدل والإحسان، فمع ذكر المؤلف -رَحِمَهُ اللهُ تَعَالَى- من أنه لا يستعان بمشركٍ إلَّا لحاجةٍ؛ لكن إذا استُعِين به أُعطي، وإذا طُلِبَ جُوزِي، وإذا انتفع منه أهل الإسلام كافئوه على ذلك، ولذلك قال المؤلف -رَحِمَهُ اللهُ تَعَالَى: (وَالْكَفَّارُ، فَيُعْطِيهِمْ عَلَى قَدْرِ غَنَائِهِمْ)، يعني ما يحصل بهم من النفع والأثر، فبناءً على ذلك يكون في هذا شيءٌ من التَّفَاوُت، فقد يُعْطَى هذا الكفار أعظم مما أُعطي العبد، وقد تُعْطَى هذه المرأة أعظم ممَّا أُعطي الصَّبِي، وهكذا بحسب ما كان منهم، وما كان لهم من الأثر.

□ قال -رَحِمَهُ اللهُ تَعَالَى: (وَلَا يَبْلُغُ بِالرَّاجِلِ مِنْهُمْ سَهْمَ رَاجِلٍ، وَلَا بِالْفَارِسِ مِنْهُمْ سَهْمَ فَارِسٍ){.

قال المؤلف: (وَلَا يَبْلُغُ)، يعني: الإمام. وفي نسخة (وَلَا يَبْلُغُ) باعتبار أن قال: (وَيُرَضَّحُ)، بناءً للمجهول من حيث الأصل؛ وكلها تؤدِّي المعنى.

هذا الذي ذكره المؤلف -رَحِمَهُ اللهُ تَعَالَى- في هذا الموطن هو بمثابة الضَّابِط لما يعطون، وذكر أنه ليس شيءٌ يُخَصَّصُ لهم، وليس لهم شيءٌ مُقَدَّرٌ، وإنَّما مردُّ ذلك إلى الإمام.

◆ هل هذا المرد على الإطلاق فيكون له فسحةٌ في أن يفرض لهم أكثر أو أقل، أو شيئًا عظيمًا أو حقيرًا؟

يقول المؤلف: (وَلَا يَبْلُغُ بِالرَّاجِلِ مِنْهُمْ سَهْمَ رَاجِلٍ، وَلَا بِالْفَارِسِ مِنْهُمْ سَهْمَ فَارِسٍ)، يعني: أنَّ هذا التقدير إلى الإمام محدودٌ بحدٍّ، وهو أنَّ الرِّضْخ من حيث الأصل هو أقل من الغنيمة، وما دام أنه أقل من الغنيمة فلا يُمكن ولا يتأتَّى أن يُؤْتَى في حالٍ من الأحوال أن هذا المروض له من النساء والصبيان أو الكفار أو العبيد أُعطي أكثر مما أُعطي هذا المجاهد الذي له حقٌّ في الغنيمة وله أصالةٌ في المشاركة، وله اعتبار في المحاربة، ولأجل ذلك كان هذا أمرًا مقطوعًا.

قوله: (وَلَا يَبْلُغُ بِالرَّاجِلِ مِنْهُمْ سَهْمَ رَاجِلٍ)، يعني: لو افترضنا أنَّ هذا العبد أو هذا الصبي أو هذا الكافر كان يُقاتل وهو على رجليه؛ فبناءً على ذلك سيأتينا أن الغنيمة مقسومة على قسمين "الراجل وغير الراجل - الفارس وغير الفارس"، فهذا له سهمٌ وذاك له سهمان، وبناءً على ذلك نقول: إن الراجل من هؤلاء لا يبلغ به سهم الراجل في الغنيمة، فيكون أقل.

ثم يقول: (وَلَا بِالْفَارِسِ مِنْهُمْ سَهْمَ فَارِسٍ)، فإذا كان الفارس قد أُعطي مائة ألف، فبناءً على ذلك يُعطى الفارس من هؤلاء ستين ألفًا، سبعين ألفًا، ثمانين ألفًا...، لكنه لا يبلغ به سهم الفارس، وهكذا..

□ قال -رَحِمَهُ اللهُ تَعَالَى: (وَإِنْ غَزَا الْعَبْدُ عَلَى فَرَسٍ لِسَيِّدِهِ، قُسِمَ لِسَيِّدِهِ سَهْمُ الْفَرَسِ، وَرَضَّحَ لِلْعَبْدِ){.

- هذه حالّ يكون فيها الأمر مقسومًا على قسمين: من جهة هو غنيمة، ومن جهة هو رضح؛ وهو أن يكون العبد على فرسٍ للسَّيد، ومن المعروف أن الفرس استحقاقها للسهم من جهة كونها فرسًا، وتكون غنيمةً لصاحبها، والمجاهد يكون له ما له من سهم، إن كان من أهل السهم أو يكون له رضحٌ.
- إذن؛ هذه حال مركبة؛ لأنه يُمكن أن يكون من الغزاة ومن المجاهدين رجلٌ راجلٌ أُعطي فرسًا فصار فارسًا، فإذا أسهم له في الغنيمة فإنه يُعطى شيئًا له وشيئًا لفرسه يأخذها صاحب الفرس، فكَذلك هنا يُمكن أن تنقسم قسمين، فيكون الشخص هنا مرضوحًا له باعتباره ليس من أهل الغنائم، ومسهومًا له من جهة أن صاحب الفرس ممن يستحق الغنيمة ويكون له نصيبٌ فيها.

□ قال -رَحِمَهُ اللهُ تَعَالَى: (بَابُ الْغَنَائِمِ وَقِسْمَتِهَا).

- الغنائم: جمعُ غنيمة، وهو ما يُغنم من الكفار في حال الحرب، بخلاف ما تركوه فزعًا بغير حرب فإنّ هذا يعتبر فيئًا له مصرف في بيت لمال، أما الغنيمة فإن لها أحكامًا تخصّها، وهي التي عقد لها المؤلف -رَحِمَهُ اللهُ تَعَالَى- مسائلها في هذا الباب، ولذلك قال: (بَابُ الْغَنَائِمِ وَقِسْمَتِهَا).
- والغنيمة مشروعة لهذه الأمة، وكانت محرّمة على الأمم قبلها، وقد جاء ذلك في حديث جابر عند مسلمٍ في صحيحه، فإن النبي -صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ- قال: «أُعْطِيَتْ خُمْسًا لَمْ يُعْطَيْنِ أَحَدٌ قَبْلِي: نُصِرْتُ بِالرُّعْبِ مَسِيرَةَ شَهْرٍ، وَجُعِلَتْ لِي الْأَرْضُ مَسْجِدًا وَطُورًا، فَأَيُّمَا رَجُلٍ مِنْ أُمَّتِي أَدْرَكْتُهُ الصَّلَاةَ فَلْيُصَلِّ، وَأُحِلَّتْ لِي الْغَنَائِمُ وَلَمْ تَحِلَّ لِأَحَدٍ قَبْلِي»<sup>٢</sup>.
- هذه الغنائم مشروعة ومأذون فيها، جاء الشرع بها وتكاثرت بذلك الأدلة، ومنها قوله تعالى: ﴿وَأَعْلَمُوا أَنَّ مَا غَنِمْتُمْ مِنْ شَيْءٍ فَإِنَّ لِلَّهِ خُمُسَهُ﴾ [الأنفال: ٤١]، وحديث جابر «وَجُعِلَ رِزْقِي تَحْتَ ظِلِّ رُمُحِي»<sup>٣</sup>، والأحاديث في ذلك كثيرة جدًا ولا خفاء فيها.
- وهذا يحتاج إلى أن ننبه على مسألةٍ مهمّة، وهي أن يُعلّم أن الشرع تعبّد الناس بأعمالٍ وبأحكامٍ، فبناءً على ذلك يجب على الإنسان أن يصلي وأن يصوم وأن يزكي وأن يجاهد، وأن يحجّ بيت الله الحرام؛ كل ذلك قصداً وإخلاصاً، وتوجّهاً لله -جَلَّ وَعَلَا- لا رياء، قال تعالى: ﴿وَمَا أُمِرُوا إِلَّا لِيَعْبُدُوا اللَّهَ مُخْلِصِينَ لَهُ الدِّينَ﴾ [البينة: ٥]، وقول النبي -صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «إِنَّمَا الْأَعْمَالُ بِالنِّيَّاتِ»<sup>٤</sup>.

◆ هل طلب الغنيمة يعارض حسن القصد أم لا؟

- فنقول: الكلام في هذه المسألة على حالين:
  - ✓ **الحال الأولى:** حالّ لا يكون طلب الغنيمة معارضاً، ولا مناقضاً لما يكون من الإخلاص لله -جَلَّ وَعَلَا- وذلك أن يكون العبد قد انعقد واستحكم في نفسه أنه إنّما خرج لله، وأنه إنّما طلب مرضاة الله -جَلَّ وَعَلَا- وإنما يريد ما أعدّ له من الأجر والثواب عند الله -سبحانه وتعالى- سواء وقع في نفسه أنه

<sup>٢</sup> أخرجه البخاري (٤٣٨) واللفظ له، ومسلم (٥٢١).

<sup>٣</sup> أخرجه البخاري معلقاً بصيغة التضعيف قبل حديث (٢٩١٤) مختصراً، وأخرجه موصولاً أحمد (٥٦٦٧) باختلاف يسير، صححه الألباني في صحيح الجامع (٢٨٣١).

<sup>٤</sup> صحيح البخاري (١).

يُحْصِلُ غَنِيمَةً أَوْ لَا يُحْصِلُ، لكن لم تكن الغنيمة قصد له أولاً، ولا هي الباعث له على العمل، فإن كان ممن لا يلتفت إلى الغنيمة أصالةً فهذا أتم وأكمل، وإن كان يقول: إن شاء الله تحصل لي الغنيمة مع ما في قلبه من الإخلاص وطلب مرضاة الله -جَلَّ وَعَلَا- فتكون بالقصد الثاني، فلا تضر، ولذلك قال الله -جَلَّ وَعَلَا: ﴿مَنْ كَانَ يُرِيدُ الْحَيَاةَ الدُّنْيَا وَزِينَتَهَا نُوَفِّ إِلَيْهِمْ أَعْمَالَهُمْ فِيهَا وَهُمْ فِيهَا لَا يُبْخَسُونَ (١٥) أُولَئِكَ الَّذِينَ لَيْسَ لَهُمْ فِي الْآخِرَةِ إِلَّا النَّارُ وَحَبِطَ مَا صَنَعُوا فِيهَا وَبَاطِلٌ مَا كَانُوا يَعْمَلُونَ﴾ [هود: ١٥، ١٦]. إذن؛ هؤلاء لا يدخلون في هذا الآية.

✓ **الحال الثانية:** هي محل الإشكال، وهي أن يكون هذا العمل مما يُطلب به وجه الله -جَلَّ وَعَلَا- لكن خروج الخارجي وبذل البازل إنما هو لطلب شيء من الدنيا وحطامها، فهذا قد ذهب عليه إخلاصه، وانطبقت عليه هذه الآية ﴿مَنْ كَانَ يُرِيدُ الْحَيَاةَ الدُّنْيَا وَزِينَتَهَا نُوَفِّ إِلَيْهِمْ أَعْمَالَهُمْ فِيهَا وَهُمْ فِيهَا لَا يُبْخَسُونَ﴾، وعلى هذا تفسير غير واحد من السلف، ولقول النبي -صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «إِنَّمَا الْأَعْمَالُ بِالنِّيَّاتِ».

- ومما يدل لذلك: أَنَّ ذلك الرجل الذي قاتل حتى لم يكن أحد يفعل كفعله أو يظهر منه شجاعة كما جرى منه؛ فقال النبي -صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «هو في النار»؛ لأنه إنما قاتل حميَّةً وفخرًا، فلما لم يكن مخلصًا فات عليه الأجر.
- إذن؛ مَنْ انصرفَ إلى طلب الدنيا فهو داخلٌ في الآية، ويؤيد ذلك الحديث، سواء طلب الغنيمة أو طلب الفخر، أو إرادة مديح الناس أو غير ذلك، وجاء في حديث الثلاثة الذين تُسَعَّرُ بهم النار، وذكر منهم «وَيُؤْتَى بِالَّذِي قُتِلَ فِي سَبِيلِ اللَّهِ فَيَقُولُ اللَّهُ لَهُ فِي مَاذَا قُتِلْتَ فَيَقُولُ أُمِرْتُ بِالْجِهَادِ فِي سَبِيلِكَ فَقَاتَلْتُ حَتَّى قُتِلْتُ فَيَقُولُ اللَّهُ تَعَالَى لَهُ كَذَبْتَ وَتَقُولُ لَهُ الْمَلَائِكَةُ كَذَبْتَ وَيَقُولُ اللَّهُ بَلْ أَرَدْتَ أَنْ يَقَالَ فَلَانٌ جَرِيءٌ»<sup>٥</sup>، نسأل الله السلامة والعافية.
- تبقى مسألة وهي مكملّة لهذا، وإن كانت على سبيل الاستطراد، أن بعض الأعمال ليست متمحّضةً في العبادة، فإذا كانت هذه ليست متمحّضةً في العبادة فلو أن الشخص لم يطلب وجه الله -جَلَّ وَعَلَا- فإنه لا يكون عليه في ذلك وعيدٌ ولا تبعه، ولكنه فوت الأجر.
- نهايةً وتلخيصاً نقول:

- ❖ **أولاً:** عليك أن تقصد وجه الله -جَلَّ وَعَلَا- في هذه الأعمال كلها، حتّى ولو لم تكن عبادةً في أصلها.
- ❖ **ثانياً:** كل العبادات التي أمر الله بها لا يكن نصب عينيك ولا يكن منعقدًا في قلبك إلّا طلباً لمرضاة الله -جَلَّ وَعَلَا- وتعبُّداً لله، وتأسّيّاً برسول الله -صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ.
- ❖ **ثالثاً:** ما يكون في العبادات من الفضائل في الدنيا لا تلتفت إليه، فإنّ عدم التفاتك إليه لا يفوتّه عليك، بل هي أقرب ما تكون غليك، وأبعد ما تكون في ذهاب أجرك أو نقصانه.

<sup>٥</sup> سنن الترمذي (٢٣٨٢)، صححه الألباني في صحيح الترمذي.

❖ **رابعاً:** قصد هذه الأمور أصالةً إنما هو انحرافٌ عن النيّة الخالصة، وطلبٌ لغير مرضاة الله -جلّ وعلا- وتعريض النفس للإثم والتّبعة، ولذلك جاء في الحديث: «وَمَنْ كَانَتْ هِجْرَتُهُ إِلَى دُنْيَا يُصِيبُهَا أَوْ امْرَأَةٌ يَتَزَوَّجُهَا، فَهِجْرَتُهُ إِلَى مَا هَاجَرَ إِلَيْهِ»<sup>٦</sup>، فعملهما واحد، وصورته واحدة، لكنّ هذا انعقد في قلبه نية صالحة، فهجرته على الله ورسوله، وهذا انعقد في نفسه نيّة فاسدة فكانت طلبته دنيويّة؛ فكانت هجرته وكان ثوابه وجزاؤه إلى مَنْ قصدَ وتوجّه، ولا ثواب له عند الله -جلّ وعلا- ولا أجر.

- إذن؛ هذا ما يتعلق بأصل الكلام على الغنائم وعلى قسمتها، وعلى التّنبّه لها.
- أمّا قسمتها هنا، فقال: (بَابُ الْغَنَائِمِ وَقِسْمَتِهَا)، فكان المؤلف -رحمَهُ اللهُ تَعَالَى- أراد أن يُبيّن أن قسمة الغنيمة موكلٌ إلى الشرع، وجاء به النّص، فلا اجتهاد فيه وليس مردّها إلى تقدير الإمام والقائد في الغزوة ونحو ذلك.

□ قال -رحمَهُ اللهُ تَعَالَى: (وَهُوَ نَوْعَانِ: أَحَدُهُمَا: الْأَرْضُ، فَيُخَيَّرُ الْإِمَامُ بَيْنَ قَسْمِهَا وَوَقْفِهَا لِلْمُسْلِمِينَ، وَيَضْرِبُ عَلَيْهَا خَرَاJًا مُسْتَمِرًّا، يُؤْخَذُ مِمَّنْ هِيَ فِي يَدِهِ كُلَّ عَامٍ أَجْرًا لَهَا، وَمَا وَقَفَهُ الْأَئِمَّةُ مِنْ ذَلِكَ، لَمْ يَجْزِ تَغْيِيرُهُ وَلَا بَيْعُهُ).

- قال المؤلف -رحمَهُ اللهُ تَعَالَى: (وَهُوَ نَوْعَانِ: أَحَدُهُمَا: الْأَرْضُ، فَيُخَيَّرُ الْإِمَامُ بَيْنَ قَسْمِهَا وَوَقْفِهَا لِلْمُسْلِمِينَ)، المؤلف هنا جرى على ما جرى عليه الحنابلة في رأيهم، وهي من مفرداتهم خلافاً للأئمة الثلاثة، فإنّ الأرض التي تُغنم في أرض المعركة هل يكون الحكم فيها إلى الإمام بالوقف والقسم؟ أم أنها حق للغانمين بكل حال؟
- الحنابلة يقولون: إنها على التفريق كما ذكر المؤلف، والجمهور على أنها تُقسّم، وهذا هو الأصل.
- الإشكال الذي ينبعث هنا أنّ عمر -رضيَ اللهُ عَنْهُ- وقف أرض سواد العراق، فالحنابلة يقولون: إنّ عمر -رضيَ اللهُ عَنْهُ- وقفها لأنّ الأمر إلى الإمام، فاختر عمر هذا الوقف.
- أما الجمهور فيقولون: هي حق للمقسوم عليهم والغانمين والمجاهدين، وأنّ حكمَ عمر -رضيَ اللهُ عَنْهُ- هنا بالوقف كان بالتّشاور مع مَنْ لهم الحق، فكانّ الصحابة ومَنْ قاتل معهم من التابعين قد تبرّعوا بنصيبهم وأوقفوه بجمعهم، فكان وقف الغانمين لا بحكم الإمام، فهذا هو سبب الإشكال والخلاف في المسألة.
- وعلى ذلك يتوجّه هنا في الحمل، فالحنابلة يحملون فعل عمر على أن هذا للإمام، والفقهاء يحملونه على أن الأصل أنه قسمة، وأن مردّ القسمة قد فصل الله -جلّ وعلا- فيها، وما جرى في العراق من فعل عمر -رضيَ اللهُ عَنْهُ- فإنّما هو برضا الغانمين واتفاقهم على ذلك، ورغبتهم فيما عند الله -جلّ وعلا-.
- إذا قلنا: إنّ الأمر فيه راجع إلى التّخيير فإن الكلام في الأراضي الخراجيّة، أي التي كانت تُزرع، والمشكل الآن أنّ الأراضي الخراجيّة صارت أقلّ خراجًا، فالآن وُجدت استثمارات الأراضي بناءً وتأجيرًا، فهل نقول إن الأمر على ما كان، وأن محل الحكم يبقى في الأراضي الخراجيّة؟ أم أن الحكم قد يختلف فيدخل في ذلك سواه؟

<sup>٦</sup> أخرجه البخاري (٣٨٩٨) واللفظ له، ومسلم (١٩٠٧).



- هذه من المسائل التي يتأتى فيها البحث لأهل العلم والاختصاص، وعلى كل حال؛ ما من مسألة من هذه المسائل إلا وتجد أن للفقهاء -رَحِمَهُمُ اللهُ تَعَالَى- إشارة تسندها وتؤيدها.
- قال -رَحِمَهُ اللهُ تَعَالَى: (وَيَضْرِبُ عَلَيْهَا خَرَجًا مُسْتَمِرًّا، يُؤْخَذُ مِمَّنْ هِيَ فِي يَدِهِ كُلَّ عَامٍ أَجْرًا لَهَا)، وهذا كما عمل النبي -صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ- في خيبر بشرط ما يخرج منها في الحديث الذي في الصحيح، ونُقِرَّهم على ذلك ما شئنا من السَّنوات، ثم مَن حلَّ محلهم فيجب عليه ما وجب عليهم، وهكذا على تفصيلٍ يذكره الفقهاء -رَحِمَهُمُ اللهُ تَعَالَى- في هذه المسائل.
- إذن؛ إذا أُقِرَّتْ بأيديهم فيكون الأمر بالاتفاق، سواء كان لهم النصف أو الربع أو الثلثين؛ فهذا يختلف باختلاف نظر الإمام، فقد يكون لصعوبة زراعة الأرض، أو لصعوبة ما يترتب على هذه الزراعة من عناءٍ ومشقَّةٍ، وعظم ما يحصل فيها من خراج، إذن هو متروكٌ إلى الإمام، فينظر فيها بحسب ما تكون فيه المصلحة، ويحكم فيها بها.
- قول المؤلف -رَحِمَهُ اللهُ تَعَالَى: (وَمَا وَقَفَهُ الْأَيُّمَةُ مِنْ ذَلِكَ، لَمْ يَجْزُ تَغْيِيرُهُ وَلَا بَيْعُهُ)، كأنَّه إيدانٌ منه -رَحِمَهُ اللهُ تَعَالَى- أو إشعارٌ بأنَّ المسألة فيها بحثٌ وخلاف في كونها تُوقَف أو أنها حق للغانمين، ومع ذلك يقول: إذا أُوقِفَ شيءٌ منها واتُّخِذَ فيه هذا الإجراء فلا مدخلَ بعد ذلك إلى الاجتهاد فيها، وأنَّ اجتهاد الحكام فيها بالوقف قد أنهى بعده كل اجتهادٍ، فلا يجوز بعد ذلك أن يأتي حاكم آخر وينزعها، أو يرفع الوقفية عنها فيبيعها أو يتصرَّف فيها بأنواع التصرُّف، فما دام أنها وقُفَّت وهذا الوقف مبنيٌّ على أصل، وهذا الأصل صحيح حتى وإن جرى فيه خلاف؛ فهو على ما أُصِلَ عليه هذا الأصل، وأُجري عليه هذا الوقف، فلا تغيير ولا اختلاف، وهذا من أعظم ما جاءت به هذه الشريعة في إقرار الأمور على ما هي عليه حتى لا ينزع هذا، ويرد هذا، ويبيع هذا...، وهكذا، فيحصل من الاضطراب في ذلك أعظم مما يحصل، فيجب إبقائها على وجهٍ حتى ولو كان مرجوحًا أو محلًّا للنظر والبحث.

□ قال -رَحِمَهُ اللهُ تَعَالَى: (الثَّانِي: سَائِرُ الْأَمْوَالِ، فَهِيَ لِمَنْ شَهِدَ الْوَقْعَةَ، مِمَّنْ يُمَكِّنُهُ الْقِتَالُ، وَيَسْتَعِدُّ لَهُ مِنَ التُّجَّارِ وَغَيْرِهِمْ، سَوَاءً قَاتَلَ أَوْ لَمْ يُقَاتِلْ عَلَى الصِّفَةِ الَّتِي شَهِدَ الْوَقْعَةَ فِيهَا، مِنْ كَوْنِهِ فَارِسًا، أَوْ رَاجِلًا، أَوْ عَبْدًا، أَوْ مُسْلِمًا، أَوْ كَافِرًا) {.

- قول المؤلف -رَحِمَهُ اللهُ تَعَالَى: (الثَّانِي: سَائِرُ الْأَمْوَالِ).
- عندنا مسألة مهمَّة، وهي: هل الأموال في الغنيمة مستحقَّة بحضور المعركة على أيِّ وجهٍ؟ أو أنَّ مَنْ كان لهم ديوان، كالجنود المجنَّدة بالرواتب المرتَّبة والأجور المحدَّدة؛ هل يستحقون الغنيمة أم لا؟
- هذا من أكبر الإشكالات؛ فظاهر كلام المؤلف -رَحِمَهُ اللهُ تَعَالَى- قال: (فَهِيَ لِمَنْ شَهِدَ الْوَقْعَةَ)، ولم يقيد ذلك، لا بمن لهم ديوانٌ أو لا ديوان لهم، لا بمن لهم راتب وشيءٌ محدد ولا بمن سواهم، فظاهر ذلك إطلاقه، وهذا هو مشهور المذهب، والظاهر عندهم.
- وبعض الفقهاء وهو مشهور مذهب المالكية -ولستُ في هذا بقاطع- أنه إذا كان لهم شيءٌ محدَّد لا يكون لهم حقٌّ في الغنيمة.

- مثلاً: لو غنموا سفينة كبيرة بمبالغ طائلة، أو غُنِّمَت طائفة؛ فهذه مسائل ليست بالأمر اليسير.
  - وينبغي أن يكون لك منهاج أيها الطالب؛ فما يذكره الفقهاء ينبغي أن يكون مؤصَّلاً لديك، وما يكون من الوقائع يُبحث على شيء من النُّظَرِ وشيء من الاستحياء -إن صحَّت العبارة- لأنَّ البتَّ في ذلك يُحتاجُ فيها إلى تمام العلم وحسن النُّظر، وكمال الإحاطة بالواقع، وما يترتَّب على ذلك، وهي من المسائل الاجتهادية فتكون لأهل الاجتهاد، ولئلاً تصير الأمور للفوضى، فهذا يتسلَّط وهذا يأخذ وهذا يقول هذا حقِّي وهذا لي؛ فيدخل الناس في بلاءٍ لا حدَّ له، وتتغيَّر النُّوَايا فيدخل الناس في الحروب وليس همهم إلا ما يغنمون.
  - فلما كان الأمر بهذه المثابة؛ نقول: الحكم في الوقائع بخصوصها فذاك له طرائق مخصوصة، وسبلٌ متدرِّجة، يُرجع فيها إلى مَنْ له حقُّ في الفتيا والاجتهاد، ومَنْ إليهم المرءُ في النُّظر والفصل في المسائل والأحكام. فحسبُك أن تكون عارفاً بأصل المسألة وما يُمكن أن يدخل فيها وما لا يدخل.
  - قال المؤلف -رَحِمَهُ اللهُ تَعَالَى: (الثَّانِي: سَائِرُ الْأَمْوَالِ)، يعني سوى الأراضي.
  - قال: (فَهِيَ لِمَنْ شَهِدَ الْوَقْعَةَ)، فعند الحنابلة أن الغنيمة فيما سوى الأراضي تكون للغنمين مطلقاً، وهذا ممَّا يقوي قول الجمهور في كونهم لا يفرقون بين الأرض وبين غيرها، ما دام أن الغنيمة حق للغنمين والنائم للمجاهدين، وهؤلاء حصل منهم الجهاد، فلم يختلف في أن تكون الغنيمة مركوباً أو تكون أرضاً، أو تكون زراعة أو تكون عيناً؛ فكل ذلك شيء واحد.
  - وعلى كل حالٍ كما قلنا: إِنَّ مَرَدَّ التَّفْرِيقِ عند الحنابلة هو ما جاء عن عمر -رَضِيَ اللهُ عَنْهُ- وتعرفون أن الصحابة يسировون إلى قول الصحابي، وما جاء عن عمر -رَضِيَ اللهُ عَنْهُ- أقوى من كونه قول صحابي، لأنه حكمٌ من خليفة رسول الله، واجتمع عليه الصحابة ولم يظهر في ذلك خلافٌ، فكان كالإجماع المسكوت عليه قطعاً، وهم معتبرٌ عند أهل الأصول على اختلاف المذاهب -رَحِمَهُمُ اللهُ تَعَالَى.
  - وقوله: (سَائِرُ الْأَمْوَالِ)، يدخل في ذلك الملبوسات والمركوبات، والجمال، والخيول، والدبابات، والسيارات، ومخازن السلاح، وما يكون معهم من أشياء؛ فكل ذلك داخلٌ في سائر الأموال، فالمال هو: كل ما يُتموَّل من عينٍ أو نقدٍ ذهبٍ أو فضةٍ أو سواها، فكل ذلك داخل في هذا.
  - ثم قال المؤلف -رَحِمَهُ اللهُ تَعَالَى: (فَهِيَ لِمَنْ شَهِدَ الْوَقْعَةَ).
  - ولعلَّ هذا أن يكون -بإذن الله جل وعلا- في مستهلِّ الحلقة القادمة.
- وصلَّى الله على نبيِّنا محمد، وعلى آله وأصحابه وأتباعه، وسلم تسليماً كثيراً إلى يوم الدين.